اعلم ان تعيين ما يلقام من كلام البسط من الكلام المذكور
زائدا الى البلاغة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط
وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام
اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقتصر عليه ويرجع
اليه والجواب عنه ان الالفاظ قوالب المعانى والاوساط
الذين لا يقدرون فى تادية المعانى
على اختلاف العبارة والتصرف فى لطائف الاعتبارات
لهم حد معلوم من المفهوم الكلام يجرى بينهم فى
المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
فالبسط على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البسط على البسط الموصوف فانما هو لبعض
البلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال اقدارها بل
لهم فلا يجل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط
والاشارة الى الصواب ان يوتى المقبول من
طرف التعبير عن المراد ثانيا باصل بلفظ مساو له
اى الاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافى او بلفظ

بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساوات ان يكون اللفظ بمقدار
اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به ولا
فضل ان يكون زائدا عليه لفائدة واحترز بقولى
عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير وافى بقوله والعيش خير فى ظلال النوك اى
الحمق والجهالة ممن عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم
فى ظلال العقل يعنى ان الاصل المراد ان العيش الناعم
فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل
واللفظ غير وافى بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا
واحترز بقولى لفائدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل
المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كقوله
وقدمت الادیم لراهشیه والفی اى وجدها كذبا
وميتا والكذب والميت واحد قوله وقدمت
اى قطعت والراشن العرفان فى باطن الذراع
العين والضمير فى راهشته وفى الفى يعود الى
ابن الابرش وقد مت وفى قولها لغير ما اداء ليست

Copyright © King Saud University